

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧٠

بشأن اعتبار الأرض اللازمة لمشروع إنشاء مساكن اقتصادية
بشارع الفتح بجهة باكوس قسم الرمل محافظة الاسكندرية
من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة أو التحسين؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة الأرض اللازمة لإنشاء مساكن
اقتصادية بشارع الفتح بجهة باكوس قسم الرمل محافظة الاسكندرية .
مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ
هذا المشروع والبالغ مساحتها ٥٤٨٣,٣٢ مترا مربعا والموضح بيانها وموقعها
بالرسم المرفق .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٣٩٠ (١١ مارس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧٠

بشأن اعتبار الأرض اللازمة لمشروع إنشاء مساكن اقتصادية
على بشارع الفتح بجهة باكوس قسم الرمل محافظة الاسكندرية
من أعمال المنفعة العامة

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته في ١٩٦٩/٦/٣٠ على مشروع
إنشاء مساكن اقتصادية بشارع الفتح بجهة باكوس قسم الرمل بمحافظة
الاسكندرية - وتبلغ مساحة الأرض اللازمة لهذا المشروع
٥٤٨٣,٣٢ مترا مربعا ملك ورثة المرحوم على سليم وهي الملونة باللون الأصفر
على الرسومات الشمسية المرفقة .

وقد روعي في اختيار هذه الأرض أنها تعتبر الامتداد الطبيعي لمنطقة
الإسكان الاقتصادي بمنطقة باكوس وتمشى من جهة التخطيط للإسكان
العمراى للمنطقة في حالة ضمها للمنطقة المشار إليها .

والقيمة التقديرية لهذه الأرض تبلغ مبلغ ٢٧٤١٦ جنيا و ٦٠٠ مليم
(نقط سبعة وعشرون ألفا وأربعمائة وستة عشر جنيا وسثمائة مليم)
وسيصرف التعويض لللاك من قرض الإسكان لعام ١٩٦٩/١٩٧٠ وسيكون
المبلغ تحت تصرف مراقبة نزع الملكية بالمحافظة وقد وافق وكيل الورثة
على نزع الملكية .

ويقتضى الأمر صدور قرار باختيار الأرض المشار إليها من أعمال
المنفعة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

وتشرف بالعرض - رجاء الموافقة على مشروع القرار المرافق .

وزير الإسكان والمرافق

دكتور: حسن مصطفى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠

باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية العدوة
مركز الفيوم محافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء
على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة أو التحسين؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن بعض الأحكام الخاصة
بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٣٥ لسنة ١٩٦٥؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة وحدة صحية
ريفية بقرية العدوة مركز الفيوم محافظة الفيوم .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة
هذا المشروع البالغ مساحتها ١٨ قيراطا و ١٢ سهما والموضح بيانها وموقعها
وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٩٠ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر